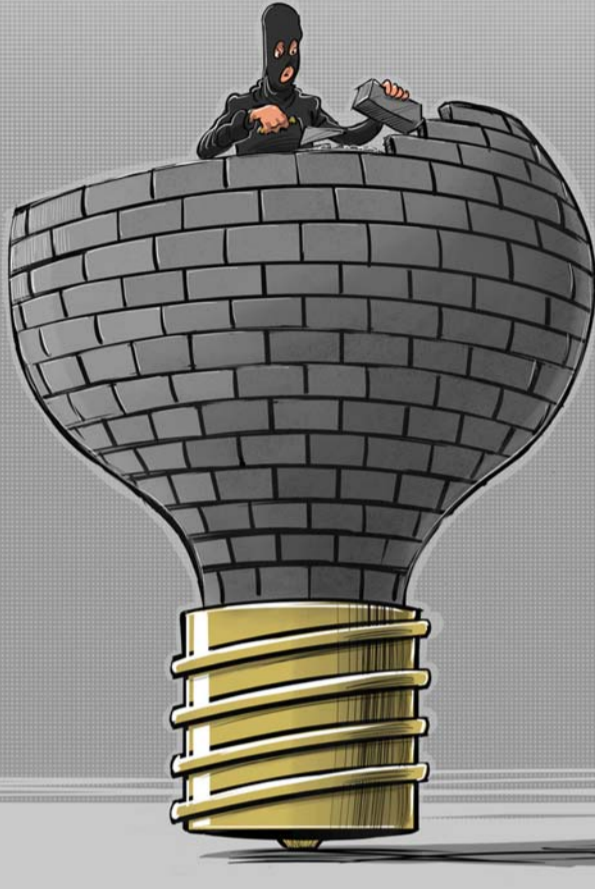


## عندما تجد ثقافة الإرهاب من يرهاها

العرب

الفكر الظلامي ..



التنظيم الإرهابي، الذي تم تفكيكه بجهود المؤسسات الأمنية والعسكرية، ولكن في ثقافة الإرهاب التي تنتشر في المجتمع ولا يمكن حصر الخاضعين لتأثيرها.

انتشار ثقافة الإرهاب بات محميا بمن يرون أن الإرهابي حر في اعتناقه فكره التكفيري إلى أن يرتكب جريمة، وأن الدولة ليس من حقها أن تتخذ أي إجراء لتحسين نفسها من الخطر الداهم إلى حين حصوله، وأن ما يصدر عن البعض من تهديدات واضحة بالقتل والاعتقال أو دعم الإرهاب أو التشفي من ضحاياه، يدخل ضمن نطاق حرية التعبير في دولة ديمقراطية، ويوجد أصحاب هذا التوجه في دستور 2014 الملغى، ما يبررون به مواقفهم، ويستفيدون من مواقفهم في الدولة لحماية المتهمين.

استطاع الفكر الديني المتطرف أن يحتل موقعه في تونس، وأن يجد من يدافع عنه بقوة، وأن تصبغ له أجنحة تراهن على أصواته الانتخابية وتبني خياراته وتصيح بها من تحت قبة البرلمان، كما باتت له مظهراته الاجتماعية التي تحتل المزيد من المساحات مع كل يوم جديد، الأمر الذي بات يشكل خطرا على المجتمع ككل، وهو ما اتضح من عملية الإثني الماضي التي شارك فيها شقيقان غير مسجلين لدى الجهات الأمنية على أنهما من المشتبه بهما في مجال الإرهاب، بما يعني أن تجنيدهما تم حديثا. اعتماد الإرهابيين على الدهس والطعن بالسلاح الأبيض لعنصري الحرس، يشير إلى أنهما غير مدربين على الأسلحة النارية، وفي ذلك إشارة إلى أن الخطر الحقيقي ليس في

أو صراع معها نبعث على أنه خلاف وصراع مع الإسلام، ورغم محاولات قياداتها التي بنفسها عن ذلك، إلا أن الجيوش الإلكترونية في الداخل والخارج والقواعد المحسوبة عليها نصب في ذلك الاتجاه. أدى ذلك إلى تشكيل رأي عام متشدد، بات يرى أن الدولة وأجهزتها تحارب الدين، وأن إخراج الحركة من الحكم يعبر عن عدا صارخ للهوية، كما أن أي تهمة توجه إليها بالفساد أو استغلال النفوذ أو التلاعب بمصالح الدولة إنما هي أوامرة ضد الإسلام، تجد من يتصدى لها على نطاق واسع، وهو ما زاد من الاحتقان وأثر سلبا على مؤسسات الحكم والأمن والقضاء، ودفع ببعض المهوسين والدينين إلى تبني الخطاب السياسي المتشدد دون فهم لسياقاته، وإنما فقط باعتباره دليلا على استهداف الإسلام.

ضمن مشروع عابر للحدود، وساعدت الأموال المتدفقة من أماكن عدة، والإعلام الوافد بالخطاب التكفيري، والحروب البعيدة في أفغانستان والبوسنة والعراق وسوريا وليبيا وغيرها في انتشار التطرف الذي كان خاضعا لسيطرة الدولة، ورغم بعض الإنفلات، قبل أن يطاح بنظام بن علي في العام 2011. لم يكف المنهج التكفيري بالإعلان عن نفسه، وإنما تحول إلى رصيد اعتباري لأصحابه وراعته وداعيمه، بالتزامن مع مخطط محكمة لتزويد الدولة الوطنية ورموزها، بل ولتكفير مفهوم الوطنية، والتحرك ضمن مشروع أشمل اتضح لاحقا أنه مرتبط بوهم العودة إلى الخلافة في نسخة عثمانية جديدة. في الأعوام الماضية، ومع دخول حركة النهضة معترك العمل السياسي العلن والمشاركة في الحكم، أصبح كل خلاف

مشروع الإسلام السياسي تحت غطاء المحور القطري التركي الإخواني. ويحمل أولئك المتطرفون عداوا واضحا للدولة الوطنية ورموزها وتاريخها ومنجزاتها ومشروعها الاجتماعي والثقافي، ويشتركون في ذلك مع تيارات سياسية استطاعت أن تتغلغل باصواتهم إلى البرلمان، وأن تتغلغل في مفاصل الدولة من خلال اللجان المتخصصة، وأن يصبح لها دور مهم في القرار السياسي، وخصوصا من خلال التحالف مع حركة النهضة التي كانت وفق تصريحات مسرية لزعيمة راشد الغنوشي وراء الضغط من أجل إدماع مساجين الجماعات الإرهابية في العفو العام المعلن بعد الإطاحة بنظام بن علي، رغم أن بعضهم تورط في قتل أمينين وعسكريين في عمليات أبرزها عملية سليمان في العام 2007.

كما كانت النهضة قريبة من تلك الجماعات ومشاركة معها في رؤيتها لما بعد العام 2011، عندما حصل التحالف إقليميا بين الإخوان والجماعات الجهادية تحت مسمى الربيع العربي برعاية القوى الغربية التي لم تكن ترى مانعا من تمويل وتسليح تنظيم القاعدة في ليبيا وسوريا والدفع به إلى الجبهات مدعوما بالآلاف المقاتلين متعددي الجنسيات.

إن منابع الإسلام السياسي واحدة سواء كان إخوانيا أو سلفيا جهاديا، بل إن الإخوان هم الذين كانوا وراء ظاهرة الصحوة التي برزت منذ سبعينات القرن الماضي، وتاكدت بظهور السلفية الجهادية كعملية تركيب للفكر الجهادي القطبي على المنحى السلفي المتشدد، والذي تشكل بالخصوص من خلال التيار السروري، لصاحبه الإخواني السوري دفين الدعوة، محمد سرور زين العابدين. وكان سرور قد وجد في سنوات عمله بالتدريس في السعودية مجالا واسعا لتكريس مشروعه، في ظل أجواء كانت مواتية نتيجة الحرب الباردة وتجييش الإسلاميين لمواجهة اليسار في أكثر من بلد عربي، ثم ردا على ثورة الخميني وحرب أفغانستان، وجميعها أحداث ساهمت في تشكيل مشروع السلفية الجهادية التي كانت دائما على تجاوب عقائدي ومنهجي مع مشروع الإخوان. لم تفلح تونس عبر تاريخها للتشدد، ولكنه كان دائما ملامئا للخصوصية المحلية، قبل أن يسجبه الإسلام السياسي إلى التصادم مع الدولة

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

العملية الإرهابية التي ضربت مفترق خليج الملائكة شمال مدينة سوسة التونسية، والتي استهدفت عنصرين من الحرس الوطني دهسا وطعنا، ونفذها ثلاثة إرهابيين تمت تصفيتهم بعد أقل من ساعة، تعتبر إنجازا حقيقيا بإمكانية العودة بالبلاد إلى المربع الأول من الإرهاب الذي شهدته بعد العام 2011، وانتشرت في المرتفعات الغربية قبل أن يصل إلى العاصمة من خلال عمليات خطيرة لعل أبرزها اغتيال الزعيمين المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي في 2013، والهجوم على منحرف باردو وتفجير حافلة الأمن الرئاسي في 2015، والهجوم المسلح على منتجع القنطاوي بسوسة في العام ذاته، ثم الهجوم على بنقردان المتاخمة للحدود المشتركة مع ليبيا في العام 2016.

أخطر ملاحظة في عملية الإثني، أنها استهدفت عنصرين من الحرس الوطني في يوم يوافق ذكرى تأسيس الجهاز في السادس من سبتمبر 1957، وكانها أرادت إيصال رسالة إلى رجالاته المعروفين بانهم في الصف الأول لمواجهة للإرهاب رصدا وملاحقة وتحقيقا، لكن العارفين بخصوصيات الجماعات الإرهابية يدركون جيدا أنها لا تهتم كثيرا للتواريخ والذكرات، وبالتالي، إن ثبت أنها كانت تعني رمزية الموعد، فذلك يعني أن وراءها أطرافا تحركها، وهو أمر ليس مستبعدا، خصوصا عندما يغمر الرئيس قيس سعيد من قناة قوى معينة بالقول إن من يعتقد أنه سيسقط الدولة بالإرهاب مريض وأوهام. لعل مشكلة تونس الحقيقية أن مساحة الفوضى منذ أكثر من تسع سنوات تحت مسمى الديمقراطية، أعطت للإرهاب مجالا واسعا كي يعبر عن ثقافته، وتجدد الكثير من الناشطين الجدد للدفاع عن المنطوق وعن حقهيم في التعبير والدعوة والنشاط الجمعياتي، وفي تمييز أنفسهم عن بقية المجتمع وكانهم يشكلون ذلك مجتمعا موازيا، ووصل الأمر إلى حد تجنيد الآلاف من الشبان وتصديرهم للقتال في سوريا تحت شعارات طائفية، وفي ليبيا لأهداف سياسية مرتبطة بالتفكير

## الأحزاب الشيعية في العراق ولعبة الانتخابات المبكرة

هناك فرصة تكتيكية أمام قيادات وكوادر ثورة تشرين للمحافظة على زخمها وفق خيارات لا تفقدها مكانتها عند العراقيين، وذلك بالتشديد على قانون انتخابات لا يعطي الفرص الجديدة لذات الأحزاب لتعيد سطوتها، وفضح لعبة المال السياسي والضغط على الكاظمي لتوفير البيئة الآمنة للانتخابات، وعدم الخضوع لإغراءات المال والجاه التي تقدمها الأحزاب، فشاب الثورة لم ينتفضوا للحصول عليها، إذا لم تتوفر هذه الشروط، لا قيمة للانتخابات كرس بقاء أولئك المنسبيين في دمار البلد.

بإعلانات غير ذات أهمية حول تشكيل لجان تحقيق والإحاديث الإعلامية الشخصية حول إعادة سيادة القانون وملاحقة المجرمين التقليديين، دون مساس فعلي بما حصلت عليه تلك الميليشيات من مكاسب بعد أن نجحت في الهجمنة على مواقع التأثير السياسية والأمنية. من الاستعدادات، التي دخلت مرحلة التطبيق منذ أسابيع، اختراق جسم ثورة الشباب في ميادين التحرير ببغداد والناصرية وغيرها من قبل بعض الناشطين الشباب المنتمين إلى أبرز الكيانات الشيعية، خصوصا أنصار مقتدى الصدر الذي سيعاود لعبته التقليدية في مناصرة "الكادحين" رغم عداته التاريخية مع المالكي وتوافقها مع هادي العامري.

من بين الفعاليات السياسية التي تقودها الأحزاب حاليا بروز دعوات لتشكيلات سياسية حزبية تغلف نفسها بحراك الثورة الشعبية، القسم الأكبر منها مدعوم وموجه من قبل الأحزاب التقليدية ذاتها لاختراق قطاع الشباب، والخروج المقتبل لبعض قادة الأحزاب الشيعية من الخط الثاني من بطون تلك الأحزاب وبعض كوادر الحشد الشعبي، وطرح عناوين وشعارات جديدة جذابة تتلاءم مع الهوية الشعبية العام الهدف منها اختراق الانفضاض وإنهاء فعاليتها المقلبة في الانتخابات.

كانت عمليات اختراق الثورة، وما زالت، من أبرز المخاطر التي تهدد استمراريته في الأيام المقبلة من خلال دعوة شبابها إلى كرسات مبركة، ولسان حال هذه الأحزاب المستكبرة يقول لهم "تريدون انتخابات مبركة تفضلوا خذوها، ولكنكم ستوتونون تحت أجنحتنا، فالمل والسلاح بأيدينا، وأنتم عزّل ليس لديكم سوى شعارات المعارضة وطرد إيران من العراق".

وجنوب العراق تحت عنوان "المؤامرة الشيعية" من أعدائها التقليديين، أميركا والبغثيين، المتمثلين حاليا حسب ادعاءاتهم بالحراك والثورة الشعبية، رغم الحقائق الدامغة برفض الشيعية لقياداتهم وعدم صلتهم بأي من الأحزاب المناوئة للنظام الحالي وبحقيقة صداقة المالكي للمليشيات الذين نصبوه في السلطة بعد إزاحة رئيسه إبراهيم الجعفري، الذي أهدى وزير دفاع المحتل الأميركي دونالد رامسفيلد سيف على الكرار، وهي فصائل الميليشيات الولائية للدخول في صدامات مفتعلة تفتح أبواب الحريق الكبير والانفراط بدخول الانتخابات.

اللعبة المرتبطة بهذا الجهد الميداني الخطير هي زج عدد من الاستعدادات المسبقة في ميدان الانتخابات، لكي لا تخرج من قبضة الأحزاب الإسلامية، وفي مقدمتها تحييد سلطة الكاظمي ومنعه من فتح ملفي الفساد ومخاطر الميليشيات الإيرانية في العراق، خاصة بعد عودته من واشنطن، ومشاغلتها

المواجهة رغم سذاجته وانكشاف صلته بالوضع الإيراني الحالي مع الولايات المتحدة. الثورة الشبابية البيضاء فرضت استحقاقات جديدة أمام رئيس الوزراء، بهدف إزاحة هذه الأحزاب من قيادة البلد، عبر انتخابات مبكرة بشروط الثورة، وليس بشروط الأحزاب كما يجري حاليا، حيث حوّلت الأحزاب موافقتها إلى تدابير مازكرة للتعاطي مع التفكير الزمني بما يؤمن لها المستلزمات الفنية والقانونية واستثمار خبرتها في التزوير وشراء الأصوات، ولتستفيد من فقدان الانتفاضة لمتطلبات الانتخابات، ولتعود مرة أخرى كما تعتقد "منتصرة" على خصمها شيعي العراق عبر انتخابات تجري بنوب جديد.

من أخطر برامج تلك الأحزاب في الأيام المقبلة التي تسبق الانتخابات المبكرة، إذا ما تحققت والتي يقودها رئيس حزب الدعوة نوري المالكي، فتح أبواب الفوضى الأمنية وسط

اعتزالهم العمل السياسي، والانتفاء بما نهبوه وما أصبحوا عليه من حياة باذخة لهم ولأسرهم في القصور، في حين يبحث بعض أطفال العراق عن الطعام بين أكوام القمامة، ويقاوم بعضهم الآخر الأمراض المستعصية والموت الذي يفتك بهم، ويعاني شبابه البطالة، حيث شمل الفقر ثلث سكان العراق وفق شهادة ممثلة الأمين العام جانين هينيس بلاسكارت الأخيرة أمام مجلس الأمن. تعتقد هذه الأحزاب، خصوصا حزب الدعوة العنوان الرئيسي للسقوط والفشل، أنها قادرة على تجاوز منعطف الإزاحة التاريخية بالتحدي بأساليب مزدوجة تجمع بين مسلسل القتل والاختطاف وبين السخرية والإهانة الأخلاقية والسياسية لثورة شباب أكتوبر. ولا تجد في التطورات الأخيرة برئاسة مصطفى الكاظمي للوزارة خطرا جديا يهدد وجودها ووجود ميليشياتها، لكنها تضع تدابير ذات مخرجات نوعية غير تقليدية في مواجهة السياسية واللوجستية، وملف وجود القوات الأميركية على أراضيها واحد من مظاهر

د. ماجد السامرائي  
كاتب عراقي

يتوهم من يعتقدون أن الأحزاب الإسلامية الشيعية في العراق ستستسلم بسهولة في معركتها ضد ثورة الشباب الممثلين الحقيقيين لشعب العراق، بل إن هذه الأحزاب تعتقد بأن معركتها بدأت ولن تخسرهما رغم علامات الهزيمة الفاضحة والجرائم التي ارتكبتها عبر أدواتها الميليشيائية المسلحة، والتي أكدت أن تلك الأحزاب لا تنتمي إلى أبناء العراق وإلى الحدود الدنيا من معايير العمل السياسي الدكتاتوري أو الديموقراطي، وأن قادتها لا يجولون من الأوصاف السلبية، من فساد واستبداد وتسليم العراق لإيران التي استعادت أحلامها الإمبراطورية بعد احتلاله عام 2003، بل هم يعتزون بتلك الأوصاف.

لا وجه للمقارنة بين حال البلد في ظل حكمهم الحالي وما كان عليه قبل 2003، منذ تأسيس دولته عام 1921، رغم كل ما قيل ويقال عن دكتاتورية نظام صدام حسين، (1968 - 2003)، من كلام إعلامي كان مدفوعا بهدف إسقاطه بشراكة رخيصة بين واشنطن وطهران، وما زالت بوافعه تتجدد لتبييض وجوه قادة هذه الأحزاب "كمنضلين من ورق" لاستمرارهم بالحكم. كان العراق، قبل سلطة هذه الأحزاب، موحدا آمنا، واستطاع النظام حينها، رغم الحصار الظالم لأربعة عشر عاما، توفير الحد الأدنى من معيشة الناس بكرامة وأمان. وكان الفساد في أجهزة الحكم محرّما ولا وجود لجميع مظاهر التدمير الاقتصادي والاجتماعي التي تسود حاليا في البلاد. كان الأجر بقيادة هذه الأحزاب الاعتراف بالخطايا بحق الشعب، وإعلان



العراقيون لا يفهمهم من يتولى السلطة بعد حل البرلمان وإلغاء جميع المواد الدستورية والقوانين التي كرست الهوية الطائفية والعرقية للعراق. ما يفهمهم هو أن تكون المواطنة العراقية الحقيقية والوحيدة

لا يفهم شباب الثورة كما لا يفهم العراقيين من يتولى السلطة بعد حل البرلمان وإلغاء جميع المواد الدستورية والقوانين التي كرست الهوية الطائفية والعرقية للعراق، ما يفهمهم هو أن تكون المواطنة العراقية الحقيقية. لا خيار أمام النوار الذين قدموا الشهداء وفتحوا أملا جديدا للعراقيين بعد سنوات الإحباط سوى الصمود لأفئدة لعبة الانتخابات بثوبها الجديد.